

Distr.: General

8 January 1999

Arabic

Original: FRENCH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون

الوثائق الرسمية



اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ٩

المعقدة بالمقر، نيويورك،

الاثنين، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨

الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد حشاني (تونس)

المحتويات

البند ١٠١ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد

 المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750,

.2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

98-81547



افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

البند ١٠١ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/53/3), A/53/380, A/53/371-S/1998/848 و A/53/381, A, L.2, L.3, L.4 و A/C.3/53/L.2

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/53/3), A/53/72-S/1998/156٣, A/53/382, A, A/53/371-S/1998/848 و A/53/383, A, A/53/204, A/53/129-E/1998/58

١ - الآنسة باقير سون (كندا): قالت، وهي تتحدث باسم كندا وأستراليا، ونيوزيلندا، إن أثر مشكلة المخدرات واستمرار هذه المشكلة في كافة مناطق العالم مثيران للقلق وينبغي التصدي لها من خلال تكثيف التعاون الدولي. وقالت إن البلدان الثلاثة ملتزمة بالتصدي لمشكلة المخدرات على أراضيها ورحببت بالجهود المبذولة لإعداد خطط عمل تتعلق بالمنشطات من نوع الأنتامين والمواد الكيميائية السلف وغسل الأموال والتعاون القضائي والتنمية البديلة. وأضافت أنه لما كان لما تخفيف الطلب من دور مركزي في الحد من النتائج الوخيمة المترتبة على إساءة استعمال المخدرات أمر مسلم به، فإن من المهم اعتماد خطة لتنفيذ إعلان المبادئ الأساسية لتخفيف الطلب على المخدرات. وينبغي أن يواصل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الأضطلاع بدور قيادي في هذا المجال. وتتجدر الإشارة إلى أن الشباب قد عملوا بنشاط على تحديد الممارسات الكفيلة بمنع إساءة استعمال المخدرات في أواسط الشباب، وذلك أثناء تجمع (رؤيا الشباب) الذي أشرف هذا البرنامج على تنظيمه في بانف (كندا)، في نيسان/أبريل.

٢ - وقالت إن كندا ونيوزيلندا وأستراليا ترى وجوب اعتماد منهاج متوازن يقوم على تعاون متعدد الأطراف وثنائي في ما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وقالت إن تلك البلدان شاركت في وضع معايير وممارسات دولية جديدة لمحاربة الجريمة تنسجم مع المعايير الدولية المتبعة في مجالات حقوق الإنسان والحربيات الأساسية. وقالت إنها ترحب بصفة خاصة بالقرار المتعلق بإجراء مفاوضات لعقد اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تتضمن أحكاماً محددة عن التعاون في مجال المساعدة القضائية المشتركة وتبادل المجرمين وإتاحة القوانين. وتوارد التوصية التي تقدم بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الصدد، في قراره ١٤/١٩٩٨. وأضافت أن التقدم المحرز في الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين مشجع، ذلك أن هذه المؤتمرات تضطلع بدور مهم في النهوض بالأعمال الرامية إلى منع الجريمة ومحاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وتعزيز حكم القانون وتدعم نظام العدالة الجنائية. وقالت إن كندا ونيوزيلندا وأستراليا، بالنظر إلى قلقها إزاء الفساد الذي تنطوي عليه الصفقات التجارية الدولية وإزاء ما له من آثار على مصداقية الموظفين العامين في شتى أنحاء العالم، لتعرب عن ترحيبها بالقرار الذي اتخذته لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها السابعة، باستكمال الكتيب الخاص بالتدابير العملية الواجب اتخاذها لمواجهة الفساد. وفي الوقت نفسه، قالت إن من المهم عدم إغفال الجوانب الأخرى في ولاية اللجنة، مثل المسائل المتعلقة بتحسين نظام العدالة الجنائية، وهي مسائل لها أثر كبير على قدرة الدول على مكافحة الجريمة.

٣ - السيدة راميرو - لوبيز (الفلبين): ذكرت، وهي تتحدث في إطار البند ١٠١ من جدول الأعمال المتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، أن كافة البلدان كانت قد أكدت من جديد التزامها السياسي القوي بتطبيق الإعلان السياسي وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية المتخذين في تابولي، كما تشهد بذلك إعلانات داكار ومانيلا وبيونس آيرس المعتمدة في الاجتماعات الوزارية الإقليمية لافريقيا وآسيا وأمريكا

اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وقالت إن وضع اتفاقية تكون بمثابة وثيقة إطارية للتعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية سيكون موضع ترحيب بصفة خاصة. وأعربت عن قلق بلدها لزيادة الأنشطة الجنائية العابرة للحدود الوطنية مثل الاتجار بالبشر، ولا سيما استغلال النساء والأطفال والاتجار بالمخدرات والأسلحة النارية والسيارات، والاتجار غير المشروع بالمواد الثقافية وغسل الأموال والجرائم المالية والفساد، وعن تأييده لمبادرات المنسا وإيطاليا المتعلقة بوضع معايير دولية ضد إدخال المهاجرين خلسة. ولفت وقد الفلبين نظر معهد الجريمة الدولية إلى ضرورة تقديم الدعم لمشروعينإقليميين اعتمدتهما الاجتماع الوزاري في ما يليا ينطوي أحدهما على استكمال الصكوك القانونية والإدارية والقضائية لمنع ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وبهدف الثاني إلى محاربة الفساد وتشجيع الشفافية. وتنظر البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في إنشاء مركز للجريمة عبر الوطنية يتولى تحقيق الانسجام بين السياسات وتنسيق الأنشطة، وذلك سعيا إلى تعزيز التعاون في المنطقة. وستتم أيضا تقوية التعاون مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية، وعلى الأخص مع مركز منع الجريمة الدولية.

٤ - السيد فاشر (إندونيسيا): قال، متتحدثا في إطار البند ١٠١ من جدول الأعمال، إن حكومة إندونيسيا ترى أن العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية مشجع، وهي ترحب بالاهتمام الذي أبدته لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في دورتها السابعة، بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وكذلك بالتقدم الذي أحرزته في استعراض أعمالها ومواردها. ورحب أيضا بالجهود المبذولة لتنفيذ توصيات مكتب المراقبة الداخلية، مما يعزز فعالية البرنامج ويساعد الأمانة العامة في إيجاد حل للمشاكل الكثيرة المتعلقة بتمويله.

٥ - وقال إن المركز الجديد لمنع الجريمة الدولية لا بد أن يكون قادرًا على مواصلة تزويد الدول الأعضاء بحاجتها من المساعدة والمهارات التقنية. غير أن دراسة أعمال الفريق الاستشاري غير الرسمي المعنى بتنمية الموارد، المنشأ وفقا للقرار ٣/٥ للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية قد كشفت عن أن توقعات الإيرادات لفترة السنتين الحالية غير مشجعة، وأن من المحتمل أن يلاقي المركز صعوبات في القيام بعمله وتقديم المساعدة للدول الأعضاء التي تطلبها، ولا سيما البلدان النامية. ونتيجة لذلك، ينبغي للجهات المانحة كفالة توفير التمويل الكافي لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

٦ - وفي ما يتعلق بالإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المقرر عقده في المنسا في عام ٢٠٠٠، قال إن إندونيسيا ترحب بمشروع جدول الأعمال المؤقت الذي اعتمدته اللجنة، وتعرب عن أملها في ألا تؤدي الإجراءات المقررة اتخاذها لترشيد تكاليف هذه التحضيرات وتکاليف المؤتمر نفسه وتخفيضها إلى أقصى حد إلى المساس بالأعمال الموضوعية المقرر إنجازها.

٧ - وأضاف أن من الواضح أنه يتبع على المجتمع الدولي، إن كان ليتحقق أي تقدم ملموس في مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، القيام بتعزيز التعاون بين كل الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وتحقيقا لذلك، ينبغي له مواصلة تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية المتخذين في نابولي. وقال إن وفده يرحب بالأعمال التي يضطلع بها فريق الخبراء الحكومي الدولي لما بين الدورات والمفتوح بباب العضوية لإعداد ما يمكن أن يكون مشروعًا أوليًا لاتفاقية دولية شاملة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ويويد إنشاء لجنة حكومية دولية خاصة مفتوحة بباب العضوية لغرض إعداد نص المشروع. ولفت مجددًا نظر اللجنة إلى ضرورة تقديم المساعدة للبلدان النامية حتى تتمكن من المشاركة الكاملة في أعمال هذه اللجنة.

٨ - وقال إن حلقة العمل الوزارية الإقليمية الآسيوية بشأن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية كانت قد عقدت في مانيلا في عام ١٩٩٨. وأضاف أن إعلان مانيلا عن منع الجريمة عبر الوطنية ورد عنها، الذي اعتمد بالإجماع يرمي إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، ويدعو بصفة خاصة، في جملة أمور، إلى استحداث تقييات حديثة ومناسبة للتحقيق والإعلام وتضمين الأنظمة القانونية أحكاماً تتعلق بغسل الأموال. ويدعو أيضاً إلى دعم البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومركز منع الجريمة الدولية. وقال إن إندونيسيا ملتزمة بتحقيق أهداف الإعلان والمشاركة في وضع استراتيجيات مشتركة لمكافحة الجريمة. وقال إنها ستواصل تعاونها مع شركائها على المستويين الإقليمي والدولي.

٩ - السيد قال (البرازيل): قال إن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تهدد القيم الديمقراطية وسيادة الدول ورفاه الأفراد، ولذلك فمن اللازم تعزيز النظم القضائية ونظم السجون حماية للمؤسسات الديمقراطية من الجريمة المنظمة وتكثيفاً للتعاون التقني الدولي لمحاربة الإجرام وغسل الأموال. ويتيح مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الفرصة لإجراء دراسة شاملة للجهود المبذولة لإيجاد حلول فعالة لهذه المشكلة. وقد اتخذت البرازيل مبادرات مختلفة لمكافحة المنظمة، فأنشأت مجالس إقليمية ووقعت اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف في مجالات تعاون الشرطة وتسليم المجرمين واسترداد الأموال والمساعدة القانونية في المجال الجنائي وتبادل المعلومات ونقل السجناء. واعتمدت قوانين جديدة بشأن غسل الأموال وتسجيل الأسلحة الخفيفة وحيازتها ومراقبة السوالف الكيميائية. وتم إقرار مبادئ توجيهية لمعاملة المجرمين لتوفير قدر أكبر من الحماية لحقوق السجناء الأساسية.

١٠ - ولقد أسفرت عولمة ظاهرة المخدرات عن تفشي الجريمة وتعريض التنمية الاقتصادية للخطر. ولذا ينبغي أن تستند مكافحة هذه الآفة إلى مبدأ تقاسم المسؤوليات إلى ذيوج متوازن متعدد القطاعات. وبينبغي أن تستهدف سياسات مراقبة المخدرات العرض والطلب معاً وأن تأخذ في الاعتبار الأسباب الجذرية لهذه المشكلة وهي الفقر والبطالة وهشاشة الأوضاع الاقتصادية. وثمة حاجة أيضاً إلى وضع برامج لمكافحة وإعادة التأهيل في المجتمع واستراتيجيات اقتصادية ترمي إلى مساعدة المزارعين على التحول من زراعة المحاصيل غير المشروعة إلى الأنشطة الزراعية المشروعة. وقد بلغت المشكلة حدًا يستدعي تعاوناً دولياً أكبر.

١١ - وعلى الصعيد المحلي، اتخذت البرازيل إجراءات كبرى لمكافحة الأنشطة غير المشروعة المتعلقة بالمخدرات، فأنشأت، بصفة خاصة، أمانة وطنية لمكافحة المخدرات مكلفة بمهمة تحديد معالم السياسة الوطنية وتحديث الإطار المؤسسي وخصصت مزيداً من الموارد لحملات المكافحة وإعادة تأهيل المدمنين. وأبرمت البرازيل أيضاً اتفاقيات تعاون ثنائي مع عدة بلدان، بما فيها الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي.

١٢ - السيد أميرخيزي (جمهورية إيران الإسلامية): تحدث في إطار البند ١٠٢ من جدول الأعمال فقال إن هناك حاجة، كما أكدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين المعقدة في حزيران/يونيه ١٩٩٨، إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي للتصدي لمشكلة المخدرات التي تهدد التنمية المستدامة والاستقرار السياسي والاقتصادي للبلدان وذلك بالقضاء على زراعة وإنتاج المخدرات غير المشروعة ودعم الأنماط الأخرى من التنمية ومكافحة غسل الأموال والحد من الطلب على المخدرات غير المشروعة ومراقبة السوالف والمواد الكيميائية والمنشطات مثل الأمفيتامين وتشجيع التعاون القضائي في مجال مكافحة المخدرات. وترى إيران في هذا الصدد أن الحد من الطلب لا غنى عنه في آلية استراتيجية عالمية لمكافحة المخدرات وبينبغي أن يستند التعاون الدولي في هذا المجال إلى اتفاقيات الأمم المتحدة المختلفة التي تعتبر الجمهورية الإسلامية طرفاً فيها.

١٣ - وقال إن جمهورية إيران الإسلامية، الواقعة جغرافياً بين منتجي المخدرات الرئيسيين شرقاً ومستهلكيها الرئيسيين غرباً، تستخدم معبراً للمخدرات، مما يضطرها إلى إنفاق مبالغ باهظة لاحكام مراقبة حدودها المشتركة مع باكستان، وبصفة خاصة مع أفغانستان التي أصبحت أكبر منتج للمخدرات في العالم وارتفع الإنتاج الكلي فيها من الأفيون بنسبة ٢٥٪ في المائة في عام ١٩٩٧، وتعين على جمهورية إيران الإسلامية أيضاً وزع الموظفين اللازمين على طول هذه الحدود. ورغم هذه الجهود جمِيعاً، ازداد الاتجار بالمخدرات أزدياداً ملحوظاً.

١٤ - وعلى الصعيد الوطني، قال إن حكومته اتخذت، من جانب واحد، تدابير لمكافحة إدمان المخدرات والاتجار بها دون أن تتلقى أي مساعدة من المنظمات الدولية أو الجهات المانحة. واتخذت أيضاً تدابير شديدة الصرامة لمكافحة المخدرات والحد من عبورها نحو الغرب، كان لها أثر مباشر وفوري على تهريب الهيرويين إلى أوروبا.

١٥ - وقال إن الجهود التي تبذلها جمهورية إيران الإسلامية لم يعترف بها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات خلال الزيارات التي أجراها لهذا البلد في الآونة الأخيرة فحسب بل اعترفت بها أيضاً بعثة رفيعة المستوى من ١٢ شخصاً تضم خبراء من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وشخصيات من بلدان غربية مختلفة. وجمهورية إيران الإسلامية ملتزمة، امتثالاً لتعاليم الإسلام، بمواصلة حملتها لمكافحة المخدرات، ولكنها ترى من الأهمية بمكان أن تتم إقامة حزام أمني حول أفغانستان نظراً للأوضاع السائدة في هذا البلد المبتدأ بالفقر ودمار الحرب، والذي أصبح ملذاً للعنف والإرهاب وإنتاج المخدرات والاتجار بها. كما أن على المجتمع الدولي السعي لإعادة استتاب السالم والاستقرار فيه، وهو ما وحدهما الكفilians بإحداث تحفيض كبير في إنتاج هذه المواد والاتجار بها. وقال إن وفده يبحث برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على مواصلة جهوده الرامية إلى مراقبة العرض غير المشروع للمخدرات من خلال التعاون الإقليمي.

١٦ - السيد كوزلويسكي (بولندا): تحدث في إطار البند ١٠١ من حدول الأعمال، فقال إن وفده متضامن مع البيان الذي أدلت به النمسا، باسم الاتحاد الأوروبي. وقال إن التحولات الأخيرة التي حدثت في العالم وبوجه خاص التقدم السريع في التكنولوجيا الجديدة، قد ساعدت في جعل الشبكات الإجرامية بصورة متزايدة هيئات منظمة بإمكانها حيازة معدات متقدمة تمكّنها بصفة خاصة من استغلال أي ثغرة في قوانين الدول ومن إحباط المبادرات الرامية إلى وضع حد لأنشطتها. ولما كانت الصكوك الدولية النافذة الآن غير كافية في هذا الشأن، اقترح رئيس جمهورية بولندا في عام ١٩٩٦ على الجمعية العامة إعداد اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ورغم الصعوبات الملزمة لمثل هذا المشروع، كانت المبادرات المتخذة لهذا الغرض حتى الآن، في جملة أمور، اجتماعات الخبراء في وارسو وبيوش آيرس، ودورات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية مشجعة جداً، وأدت إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مضمون الاتفاقية المقبلة. وعقب اجتماع الخبراء المعقود في وارسو، أوصت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، بإنشاء لجنة حكومية دولية مخصصة مفتوحة بباب العضوية تسند إليها مهمة إعداد اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وقال إن وفده يؤيد التوصية ويرى أن من المهم أن تتركز اللجنة اهتمامها على النص الرئيسي للاتفاقية وأن يتم وضع البروتوكولات الإضافية المتعلقة ببعض الجوانب الخاصة ببعض أنواع الجريمة في وقت لاحق. وعلى الرغم من صعوبة المهمة، قال إن وفده يرى أن المجتمع الدولي قادر على بلوغ الهدف، نظراً إلى السرعة التي تم بها من اعتماد الاتفاقية الدولية لقمع التفجيرات في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧ والتقدم الذي تحقق في إعداد الاتفاقية الدولية لردع أعمال الإرهاب النووي.

١٧ - السيدة إشمامبيتوفا (قيرغيزستان): أعربت عن ترحيبها باعتماد الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية العشرين، الإعلان السياسي وإعلان المبادئ التوجيهية لتخفيض الطلب على المخدرات وخطط العمل المتعلقة

بمكافحة تصنيع المنشطات من نوع الأفيونيات وسواها والاتجار بها وإساءة استعمالها، وبمراقبة السوالف، وبالإجراءات الرامية إلى تطوير التعاون القضائي، وبمكافحة غسل الأموال، وبالتعاون الدولي للقضاء على زراعة النباتات المستخدمة في تصنيع المخدرات غير المشروعه وبإعداد برامج ومشاريع إقليمية بديلة. وإن قيام رئيس وزراء قيرغيزستان بتمثيل بلده في هذه الدورة الاستثنائية شاهد على الأهمية التي يوليه هذا البلد لمشكلة المخدرات العالمية.

١٨ - ومنذ استقلال قيرغيزستان في عام ١٩٩١ وهي تسعي بكل الوسائل لوضع حد لزراعة وإنتاج المخدرات والاتجار بها. وقد انضمت قيرغيزستان إلى كل الاتفاقيات الدولية في هذا الصدد وكانت أول بلد في آسيا الوسطى اعتمد، في نيسان/أبريل ١٩٩٨، قانوناً بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية وسواها، وهي، شأنها شأن الدول الأخرى في المنطقة، تعمل بنشاط مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ولجنة المخدرات في إطار البرنامج دون الإقليمي على مكافحة المخدرات. وقالت إن حكومتها تسعي بمساعدة من هذه الأجهزة، التي تزودها بالاستشارة وخدمات الدعم التقني، إلى إنشاء جهاز وطني لمكافحة المخدرات. وتصاحب مشكلة المخدرات بصفة حتمية سلسلة من الظواهر ذات الصلة مثل غسل الأموال والعنف والإرهاب والفساد. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن عولمة الاقتصاد وحرية حركة السلع والبضائع تضيف إلى أبعاد هذه المشكلة. وقالت إن حكومة قيرغيزستان، وهي بلد غير ساحلي، تخشى، إن لم تتخذ تدابير ملائمة، أن يزيد الاتجار بالمخدرات الآن وقد أصبح لبعض بلدان المنطقة منفذ إلى المحيط الهندي. وهي، في هذا الصدد، ترحب بتوقيع مذكرة تعاون بشأن التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ٥ آذار/مارس ١٩٩٨، في فيينا. وقالت إن القلق الشديد يساورها لانتشار الزراعة غير المشروعه للقتب والأشخاص التي يمكن أن تتم في المساكن نظراً لمسؤولتها ولتوافر المناخ الملائم لها، مما قد يدفع أسرها بأكملها إلى الاتجار بهذه المواد. وينبغي أن يشكل إيجاد وسيلة للقضاء على زراعة هذه النباتات دون إلحاق ضرر بالبيئة، إحدى أولويات التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وحكومة قيرغيزستان. وتمثل إساءة استعمال المخدرات والحد منه أحد الأهداف الرئيسية في خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات. وت تكون قيرغيزستان التي تفتقر إلى الخبرة في هذا المجال الجديد عليها نسبياً، ممتنة للبلدان المانحة وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وللجنة المخدرات والمجتمع الدولي بأسره لأي مساعدة تقدمها لها في مجال معالجة المدمنين وإعادة تأهيلهم وتأمل في أن تجمع هذه جهودها من أجل كسر الحلقة المفرغة لعرض المخدرات وطلبها.

١٩ - السيد سيشو (بيلاروس): قال، وهو يتحدث باسم الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وأرمения، وأوزبكستان، وبيلاروس، وتركمانستان، وجورجيا، وطاجيكستان، وكازاخستان، في إطار البند ١٠١ من جدول الأعمال، إنه، من أجل مكافحة مختلف أشكال الجريمة العابرة للحدود الوطنية التي تزداد تطوراً وتنظيمياً، ينبغي استكمال جهود الأجهزة القضائية الوطنية وتعاونها مع المؤسسات العامة الأخرى وعالم الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع بأسره، بعمل منسق يضطلع به المجتمع الدولي كله ويقوم على أساس الإعلان السياسي وخطبة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية للذين اعتمد هما المؤتمر الوزاري المعقد في نابولي في عام ١٩٩٤ - وسيساهم مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المقرر عقده في فيينا في عام ٢٠٠٠، أيضاً في هذه الجهود. وقال، إن كل الدول التي تتحدث بيلاروس باسمها مستعدة للمشاركة في الإعداد له.

٢٠ - وأعرب عن ارتياح البلدان المعنية لنتائج الدورة السابعة للجنة منع الجريمة والعدالة القضائية وإنشاء اللجنة الدولية الحكومية المخصصة المفتوحة بباب العضوية المكلفة بإعداد نص اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة

العاشرة للحدود الوطنية. وترى هذه البلدان ضرورة تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال مكافحة الجريمة، وهي مستعدة للمشاركة في أعمال مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة.

٢١ - وقال إن البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة اعتمدت، في أيار/مايو ١٩٩٦، برنامجاً حكومياً دولياً مشتركاً لمكافحة الجريمة المنظمة وغيرها من أشكال الجريمة الخطيرة في أراضيها حتى عام ٢٠٠٠. وهو برنامج يتضمن اتخاذ تدابير تنظيمية وقانونية وتنفيذية وفي مجال الإعلام. وبالإضافة إلى ذلك، تعدد الدول الأعضاء مشاريع اتفاقات تتعلق بمختلف أنواع الجريمة. وتختص الوثيقة الختامية لمؤتمر أجهزة مكافحة الجريمة في بلدان الرابطة، المنعقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، على تنقيح نص اتفاقية عام ١٩٩٣ بشأن المساعدة القانونية في القضايا المدنية والعائلية والجنائية.

٢٢ - ولأن عدداً كبيراً من المجموعات الإجرامية تقوم بأنشطة ذات طابع عبر وطني وشديد التقنية، أنشأت البلدان التي يتحدد ممثل بيلاروس باسمها بنك المعلومات الحاسوبية مشتركاً بين الدول. وهي تعتمد إنشاء بنك معلومات عن الأجانب والأشخاص عديمي الجنسية الذين يرتكبون أعمالاً إجرامية في أراضي الدول الأعضاء في الرابطة والأشخاص الذين ارتكبوا جرائم ضد مواطنين أجانب. وتواصل هذه البلدان تعاونها في تدريب الأفراد المهرة وتقديم بنشر المعلومات المتعلقة بمكافحة الجريمة.

٢٣ - السيدة كابا كمارا (كوت ديفوار): قالت إن تدويل الجريمة والاتجار بالمخدرات والأسلحة والأشخاص وغسل الأموال المحققة من هذه التجارة هي من شعور المجتمع المعلوم. ويبدو أن مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة حقق بعض النجاح في بعض البلدان في الآونة الأخيرة، غير أن وفدها يتساءل إن كان ذلك يمثل اتجاهها عاماً على المستوى العالمي أو مجرد حالات معزولة. ومن المناسب اعتماد منهاج شامل لهذه المشكلة، إذ أن تحسن الوضع في منطقة ما قد يقابله ازدهار في الاتجار في منطقة أخرى. وفي هذا الصدد فإن من شأن إجراء دراسة أكثر عمقاً للحالة في أفريقيا جنوب الصحراء أن يجعل بالإمكان تحديد ما إذا كانت ثمة علاقة بين تخفيف الاتجار بالمخدرات وإنتاجها في أمريكا اللاتينية والأرقام الباعثة على القلق المسجلة في أفريقيا على مدى السنوات القليلة الماضية، وخاصة فيما يتعلق بإنتاج القنب. وتعزى مشكلة ازدياد الاتجار بالمخدرات في أفريقيا إلى حد كبير إلى عدم توافر الموارد اللازمة لمكافحة هذه الآفة بفعالية. ولذلك، فإن على المجتمع الدولي أن يخصص الأموال اللازمة لتمكين البلدان الفقيرة من تنفيذ التدابير المنصوص عليها في الإعلان السياسي وخطط العمل المعتمدين في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة.

٢٤ - وعلى الصعيد الوطني، قالت إن لدى كوت ديفوار بالفعل هيكل قائمة أنشئت بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والاتحاد الأوروبي هي: إدارة شرطة المخدرات واللجنة الوزارية لمكافحة المخدرات والمكتب الوطني للمخدرات ووحدة التدريب على مكافحة المخدرات في أفريقيا. وقد صادقت كوت ديفوار على مختلف الصكوك الدولية المتعلقة بمكافحة المخدرات، وهي تدعو الدول إلى تحقيق الانسجام بين قوانينها الوطنية لتعزيز فعالية مكافحة المخدرات إقليمياً ودولياً. وعلاوة على ذلك، استضافت كوت ديفوار مؤتمرين نظمهما برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات توصلتا إلى اعتماد إجراءات المكافحة على المستوى دون إقليمي.

٢٥ - ومع ذلك، فإنه يتطلب على المجتمع الدولي، لتعزيز الجهود الوطنية والدولية، لمكافحة المخدرات، تقديم مساعدة تقنية ومالية متزايدة للبلدان المعنية وإنشاء بنك مركزي للمعلومات عن الأنشطة الإجرامية وإقامة صندوق خاص على المستوى دون إقليمي تودع فيه الأموال المحققة من عمليات مصادر المخدرات ويستخدم

لتمويل أنشطة منع المخدرات ومكافحتها وتشجيع التعاون وتبادل المعلومات بين الإدارات المعنية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي وتقديم المساعدة لإنشاء مركز لمعالجة المدمنين وإعادة دمجهم في المجتمع في البلدان الأفريقية.

٢٦ - السيد أردا (تركيا): قال إن تركيا قد اتخذت مختلف تدابير لمكافحة آفة المخدرات، وفقاً لاتفاقات الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة المخدرات ونتائج أعمال الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. ففي ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨، وقع رئيس تركيا، مع رئيس بلغاريا ورومانيا، اتفاقاً للتعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال والتجارة الدولية بالبشر وتهريب الأسلحة وغيرها من الجرائم ذات الصلة. ودعوا أيضاً سائر البلدان إلى توقيع هذا الاتفاق. وشجعت تركيا أيضاً منظمة التعاون الاقتصادي على إنشاء مكتب تنسيق يقوم بمساعدة الدول الأعضاء في مكافحة الاتجار بالمخدرات، ووقد وقعت اتفاقاً ثانياً لمكافحة هذا الاتجار.

٢٧ - وعلى المستوى الإقليمي، قال إن السلطات التركية اتخذت تدابير فعالة لوضع حد للاتجار بالمخدرات والسوالف الكيميائية التي تدخل أوروبا عبر الهلال الذهبي والمثلث الذهبي. وفي هذا الصدد، ترى تركيا أن آلية استراتيجية شاملة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ينبغي أن تعالج مسألة تهريب السوالف الكيميائية التي تعتبر عنصراً أساسياً في الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ولهذا السبب، تؤيد تركيا تأييدها قوياً توصيات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في ما يتعلق بتنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية عام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. وترى أيضاً أن نتائج الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة غير كافية إلى حد بعيد. فإذا لم يتم اتخاذ تدابير فعالة لمنع تهريب السوالف الكيميائية، فمن الصعب عندئذ الحديث عن مبدأ تقاسم المسؤوليات واعتماد نوع متوازن لمكافحة إساءة استعمال المخدرات. وتعادل مراقبة السوالف الحد من طلب المخدرات وعرضها في الأهمية.

٢٨ - ومع ذلك، تعتبر تركيا أن الإعلان السياسي الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة يمثل خطوة مهمة في الاتجاه السليم وهي تعرب عن تأييدها للفكرة وجود اتفاقية واحدة ضد الإرهاب. وتؤيد أيضاً وضع اتفاقية للقضاء على المصادر المالية للإرهاب، وفقاً لمقترنات وزارة الخارجية الفرنسية، وتنطوي إلى نتائج اجتماع مجموعة الثمانية بشأن تلك المسألة.

٢٩ - وقال إن تركيا ترحب بالمهام التي أسدلت إلى مكتب الأمم المتحدة الجديد لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة في أنحاء مختلفة من العالم نظراً إلى أن مراقبة المخدرات ومنع الجريمة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً. وترى أن وضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية سيسمح إلى حد كبير في الجهود الوطنية لمكافحة هذا النوع من الجرائم، وتأمل في أن يعالج موضوع العلاقات بين المنظمات الإرهابية والجريمة المنظمة عند إعداد هذه الاتفاقية. وقال إنه ستكون لدى المجتمع الدولي، مسلحاً بالصكوك الدولية المتعلقة بالاتجار الدولي بالنساء والأطفال ومكافحة تصنيع الأسلحة النارية والاتجار غير المشروع بها وبالذخائر وبالمخدرات، بما في ذلك الاتجار بحراً، الوسائل الفعالة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

٣٠ - السيد تين (ميامار): قال، متحدثاً في إطار البند ١٠٢ من جدول الأعمال، إن بلده يطبق، منذ عام ١٩٩٦، خطة للقضاء على الاتجار بالمخدرات في أراضيه بحلول عام ٢٠١١، بل وقبل ذلك، إذا توفر لجهوده تفهم المجتمع الدولي ودعمه. وفي أوائل عام ١٩٩٨، عقدت اللجنة المركزية لمكافحة المخدرات في ميامار، بالاشتراك مع حكومة اليابان وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، حلقة عمل استهدفت، في المقام الأول،

مناقشة برامج التنمية البديلة التي أعدتها حكومة ميانمار والجهات المانحة الدولية للحد من توريد المخدرات ودراسة احتياجات تمويل البرامج الجاري تنفيذها في المنطقة. وحسبما أشار إليه المدير التنفيذي لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة في بيانه الافتتاحي، سيقدم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات دعمه التام لتنفيذ هذه البرامج بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية. وتعهدت البلدان المانحة بتخصيص مبلغ ١٥,٥ مليون دولار لذلك، سبق أن أتيح منه ٣,٨ مليون دولار لتمويل الاستعاضة عن زراعة الخشاش بمحاصيل أخرى في منطقة مثل الحنطة والذرة الشامية والبقوليات والأرز وقصب السكر والقهوة والتون والمطاط. وترحب حكومة ميانمار بهذا الدعم بقدر ما يساعد، بشكل ملحوظ، في تحقيق أهداف خطتها للقضاء على المخدرات. وهي تأمل فقط ألا يحول الذين يتبنّون بأفكار ضيقة عن "الحالة السياسية الحالية" في بلده دون أداء برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لأعماله بصورة فعالة متجلّتين الهدف الأساسي المتمثل في مكافحة المخدرات.

٣١ - السيد كاججو (باكستان): تحدث، في إطار البند ١٠٢ من جدول الأعمال، فأعرب عن تصميم بلده الراسخ على بلوغ الأهداف الواردة في الإعلان السياسي وفي غيره من الوثائق التي اعتمدتتها الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، قائلاً إن بلده ظل دائماً من مؤيدي العمل الجماعي لمكافحة المخدرات. وقد وقع كل اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بالمخدرات، وهو يعمل في تعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومع بلدان غربية للقضاء على المخدرات غير المشروعة في أراضيه.

٣٢ - وعلى الصعيد الإقليمي، قال إن باكستان وقعت اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية وكانت فعالة في إنشاء لجنة منظمة التعاون الاقتصادي لمراقبة المخدرات التي ساعدت البلدان الأعضاء في هذه المنظمة مساعدة كبيرة في مكافحة الاتجار بالمخدرات منذ إنشائها. أما على الصعيد الثنائي، فإن ثمة ترتيباً بين باكستان والهند اتفاقاً لتبادل المخابرات عن المخدرات. وتجتماع اللجنة الباكستانية - الهندية لمكافحة الاتجار بالمخدرات بانتظام لتحديث المعلومات المتعلقة بالطرق التي تسلكها المخدرات وكيفياتها المتداولة والمسائل ذات الصلة بالسؤال. وتعاون باكستان أيضاً تعاوناً وثيقاً مع إيران في المسائل المتعلقة بالمخدرات.

٣٣ - وأما على الصعيد الداخلي، فإن باكستان تولي مكافحة المخدرات غير المشروعة أعلى قدر من الأولوية وستظل تفعل ذلك. وطبقاً منذ أوائل التسعينيات تطبيقاً دقيقاً لبرنامج العمل الدولي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة في عام ١٩٩٠. وتم فرض عقوبات أشد على الأشخاص المشتركون في الاتجار بالمخدرات (عقوبة الإعدام ومصادر الممتلكات) وأنشئ فريق خاص يرأسه لواء لكافلة منع التداول غير المشروع للمخدرات في البلد. وقد مكنت هذه التدابير، بالتزامن مع إجراءات صارمة ومتقدمة اتخاذها أجهزة إنفاذ القوانين، من تخفيض كمية المخدرات المتداولة في البلد والانتاج الوطني من الأفيون الذي انخفض من ٨٠٠ طن في أواسط الثمانينيات إلى ٤٦ طناً في عام ١٩٩٧. وبالإضافة إلى ذلك، تم القيام بحملة وطنية للتوعية بمخاطر المخدرات، بمشاركة الصحافة المكتوبة وشبكات الحاسوب الوطنية والمنظمات الاجتماعية والثقافية والدينية، وتم تضمين البرامج الدراسية في المدارس الابتدائية والثانوية دروساً عن مخاطر المخدرات. واتخذت باكستان مختلف الخطوات لمعالجة المدمنين الذين أصبح بوسعم الآن نشدان العلاج دون خوف من الملاحقة الفضائية. وقد تم إنشاء مراكز للعلاج وإعادة التأهيل في كل مقاطعات البلاد لتقديم المساعدة لهم.

٣٤ - ومضى يقول إن ثمة صلة وثيقة بين الفقر والاتجار بالمخدرات، وتبعاً لذلك فإنه إن كانت مكافحة المخدرات لتكون فعالة، ينبغي أن يصعد المجتمع الدولي جهوده لتطبيق استراتيجيات محاربة الفقر. ومن شأن

تعزيز التنمية البديلة تعزيزاً نشطاً في البلدان المنتجة للمخدرات أن يساعد إلى حد بعيد في القضاء على زراعة المخدرات غير المشروعة. وقال إن تبادل الاتهامات بالاتجار غير المشروع بالمخدرات لن يحل المشكلة، وأن ما هو لازم لتحقيق ذلك هو مواصلة حث البلدان المنتجة والمستهلكة للمخدرات وبلدان العبور على توحيد جهودها.

٣٥ - السيد قاسم غامبيتوف (kazaخستان): تحدث في إطار البند ١٠١ من جدول الأعمال فقال إن بالإمكان عن طريق تنسيق جهود المجتمع الدولي والأمم المتحدة بصفة خاصة مكافحة الجريمة المتزايدة في كل أرجاء العالم التي لها أثر خاص على الاستقرار الاقتصادي والنمو في البلدان المارة بمرحلة انتقالية. وأضاف أن كازاخستان ملتزمة بضرورة تعزيز قدرات الأمم المتحدة في هذا المجال، ومستعدة للتعاون النشط مع مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة. وتشير كازاخستان أيضاً مع الارتياح إلى أن لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية تسعى إلى تقديم المساعدة التقنية للأنظمة القضائية الوطنية.

٣٦ - وطلبت كازاخستان إلى الدول الأعضاء مساعدة جهودها لتنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، المتخذين في ذاتي والذين لا زالا يشكلان أساساً للتعاون الدولي. وينبغي أيضاً أن يتم، دون إبطاء، اعتماد المشروع الأولي للاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية الذي أعده ونظر فيه فريق الخبراء الحكومي الدولي لما بين الدورات والمفتوح بباب العضوية الذي اجتمع في وارسو في شباط/فبراير ١٩٩٨.

٣٧ - وقال إن وفده يرحب بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، في فيينا، في فيينا/أبريل عام ٢٠٠٠، وبحلقات العمل التقنية الأربع ذات الطابع العملي التي ستنظم بهذه المناسبة، مشيراً إلى أنه لا ينبغي لهذا المؤتمر أن يكتفي بأن يكون جهازاً استشارياً لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، بل أن يكون أيضاً هيئة عالمية تحدد المبادئ التوجيهية الجديدة الواجب اتباعها في مكافحة الجريمة.

٣٨ - ومضى يقول إن "استراتيجية عام ٢٠٣٠" التي وضعها رئيس كازاخستان، تدعو إلىبذل جهود عازمة لمحاربة الإدمان والاتجار بالمخدرات والفساد. وقال إن محاربة الفساد والتهرب من الضرائب من المهام الرئيسية التي يتضمنها برنامج الإصلاح الذي قدمه الرئيس في رسالته السنوية "إحلال الديمقراطية في المجتمع والإصلاح الاقتصادي والسياسي في القرن الجديد". ومن المقرر إنشاء هيئات جديدة خاصة، تحقيقاً لهذه الغاية، تخول لها سلطات واسعة، ووكالة لإليرادات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، تنصح كازاخستان قوادينها لوضع تطور الجريمة في الاعتبار. كما دخل القانون الجنائي الجديد حيز النطاق في أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وفي تموز/يوليه ١٩٩٨، تم اعتماد قانون محاربة الفساد، وهناك مشاريع قوانين قيد الدراسة لمكافحة الجريمة المنظمة، وضمان السلامة الشخصية للشهداء والقضاة. وتسعى كازاخستان إلى إقامة تعاون إقليمي وثنائي في مجال منع الجريمة. وينص البرنامج الحكومي الدولي المشترك لمكافحة الجريمة المنظمة وغيرها من أشكال الجريمة الخطيرة في أراضيها، الذي اعتمدته رابطة الدول المستقلة على تدابير قانونية وإعلامية وتنفيذية. وقد ركز اجتماع منظمة التعاون الاقتصادي، المعقود في ألمانيا، في أيار/مايو ١٩٩٨، أيضاً على دراسة مشكلة مكافحة مختلف مظاهر الجريمة، واعتمد مذكرة تفاهم تتعلق بالتعاون في مكافحة التهريب والتهرب من الجمارك. وستسعى كازاخستان، بوصفها رئيساً لمنظمة التعاون الاقتصادي، إلى بذل مزيد من الجهود لتوسيع التعاون في هذا المجال.

رفعت الجلسة الساعة ١٤٠٠

— — — — —